صناعة الدفاع التركية
التاريخ، ومسوّغات التحوّل والصعود

إسماعيل دمير*

ملخص: شهدت صناعة الدفاع التركية تطورًا في خمس فترات رئيسة. تلفت هذه الدراسة الانتباه إلى نقاط التحول الحاسمة، مثل أزمة قبرص في عام 1974، وإنشاء مكتب إدارة تطوير ودعم صناعة الدفاع SAGEB في عام 1985، والحرب المستمرة ضد الإرهاب، وإعادة هيكلة تركيا للنظام السياسي، والالتزام الثابت لحكومات حزب العدالة والتنمية بقيادة الرئيس أردوغان بالاستثمار في صناعة الدفاع المحلية. تحوّلت صناعة الدفاع التركية منذ أوائل العقد الأول من القرن الحادي والعشرين، من نموذج مشتريات يعتمد إلى حدّ كبير على الواردات الأجنبية إلى نموذج أكثر اعتمادًا على الذات مع أساس قوي للبحث والتطوير، وعدد متزايد من الصادرات. بفضل التزام وتصميم ومرونة المهندسين والفنيين والعمال والشركات في تركيا، تحولت صناعة الدفاع إلى صناعة إنتاجية بمليارات الدولارات تتميز بالعمق التكنولوجي والفعالية العالمية.

* رئيس صناعة الدفاع، تركيا

Transformation of the Turkish Defense Industry : The Story and Rationale of the Great Rise

İSMAIL DEMİR*

ABSTRACT *Tracing the evolution of the Turkish defense industry through five major periods of development, this article draws attention to crucial turning points such as the Cyprus crisis of 1974, the establishment of SAGEB in 1985, the ongoing fight against terrorism, the restructuring of the Turkish political system and the steadfast commitment of the AK Party governments under President Erdoğan to invest in Turkey's indigenous defense industry. Since the early 2000s, the Turkish defense industry has shifted from a procurement model largely dependent on foreign imports to a far more self-reliant model with a strong research and development foundation and a growing number of exports. Thanks to the commitment, determination and resilience of Turkey's engineers, technicians, workers and companies, the Turkish defense industry has transformed into a multi-billion-dollar industry characterized by technological depth and global effectiveness.*

* President of Defense Industry, Turkey

رؤيـــة تركيـــة
2020-(4/9)
34 - 9

DOI:10.36360/1560-009-004-001

مدخل :

لدى صناعة الدفاع التركية خلفية تاريخية قوية في جوهرها. في إطار هذه الخلفية، استمرت المواقف والسياسات لبناء صناعة دفاعية قوية دائمًا والحفاظ عليها، وقد حافظت على وجودها، على الرغم من انقطاعها في بعض الأحيان، حتى عندما تراجعت بشكل واضح، وحتى عندما بقيت مجرّد حلم. وبالمثل، شهد تاريخ صناعة الدفاع التركية عددًا لا يحصى من الاختراقات والمحاولات والمثابرة التي لا تنتهي على المستوى الفردي، حتى مع تعرض هذه الجهود للتعثر باستمرار في بعض الأحيان.

واليوم، بدءًا من أغسطس 2020، تبرز صناعة الدفاع التركية مثالًا مهمًّا للغاية من حيث تاريخ الجمهورية، وفهم مفهوم صناعة الدفاع وعلاقاتها مع المجالات الأخرى، ومفهوم مستقبل الدفاع.

في هذا السياق، سوف ندقق في تحول صناعة الدفاع التركية من حيث أهدافها الموضوعية. تقدم تجربة الصناعة الدفاعية للبلدان الناشئة، مثل تركيا، وعملية تقديم هذه التجربة وإثباتها من خلال مشروعات ملموسة والروح السياسية التي تمثلها هذه العملية– دروسًا مهمّة لكل الدول الرائدة على نطاق عالمي في هذا المجال، والبلدان التي تتوق إلى الصعود في هذا الحقل.

سيقدّم القسم الأول من المقال ملخّصًا موجزًا للخلفية التاريخية لصناعة الدفاع التركية التي نعتمد عليها، بصفتنا رئاسة صناعة الدفاع، ونشير إليها من خلال تلخيص قصة صناعة الدفاع في تركيا.[1] ستجري في هذا القسم مناقشة الخصائص المميزة للفترة التاريخية لصناعة الدفاع التركية حتى إنشاء مكتب إدارة تطوير ودعم صناعة الدفاع تحت إشراف وزارة الدفاع الوطني في عام 1985.[2]

يحلّل القسم الثاني صناعة الدفاع بعد عام 1985 في سياق التحول المؤسسي لوكيل وزارة الدفاع آنذاك. سيبحث القسم الثالث والأخير من الدراسة بالتفصيل الخصائص الأساسية لفترة ما بعد 2017؛ أي الفترة الخامسة، والعوامل الرئيسة لعملية التحول، والوضع الحالي والتوجهات المستقبلية. سيشمل هذا القسم بيانات ملموسة حول المنعطف الذي وصلت فيه صناعة الدفاع التركية اليوم.

ولعل الحجة الرئيسة التي ينادي بها هذا البحث ضرورة معالجة الصعود الأخير في صناعة الدفاع التركية في فترتين مختلفتين لكنهما مترابطتان. تمثّل الفترة الأولى انعكاس صناعة الدفاع التركية على التحول الكبير في جميع الأبعاد منذ عام 2002، الذي تحقق تحت قيادة رئيس جمهورية تركيا رجب طيب أردوغان. ضمن هذا الانعكاس،

جرى بناء البنية التحتية لشراء الاحتياجات، وتحول الصناعة وتشكيل علاقات سليمة بين التكنولوجيا وصناعة الدفاع في مجال الدفاع. وهكذا، ازدادت الفرص، واتّسعت القدرات، وجرى تزويد صناعة الدفاع بدعم قوي من إسقاط حاسم للغاية وطويل الأجل.

تمثّل الفترة الثانية تحوّل موقع ووظيفة رئاسة الصناعة الدفاعية في ملف الآليات البيروقراطية، وكذلك توقعات الحكومة من صناعة الدفاع في تلبية احتياجات قوات الأمن التركية، والتعامل مع التهديدات والتحديات لأمن تركيا.

كانت هناك عملية تحول شاملة ومنهجية جارية منذ عام 2014، على وجه الخصوص، وبعد المحاولة الفاشلة للانقلاب في عام 2016، جرى إلحاق صناعة الدفاع أوّلًا بالرئاسة التركية، ثم أُعِيدت هيكلتها لتصبح «رئاسة صناعة الدفاع». في هذه العملية، وبسبب نظام الحكومة الرئاسية، برزت رئاسة الصناعات الدفاعية، بوصفها إحدى المؤسسات الرئيسة في قلب التحول الكبير الذي شهدته المجالات

السياسية والصناعية والعسكرية- المدنية، فضلًا عن إستراتيجية الدفاع وتكنولوجيا الدفاع في تركيا.

خلال هذه الفترة، تعافت صناعة الدفاع من كونها معزولة، وتحولت إلى ساحة تعمل بالتوافق مع الاتجاهات العالمية، وفي الوقت نفسه، تركز على الاحتياجات الوطنية لبلدنا. في الفترة نفسها، تمكنت صناعة الدفاع من تحويل مفهوم «صناعة الدفاع» إلى حركة كاملة للتنمية الصناعية واتجاه تكنولوجي وطني من خلال التعاون عبر طيف واسع مع العديد من المجالات الأخرى، من الرعاية الصحية إلى الطاقة، ومن الشباب للسياسات التربوية. كما يمكن استنتاج ذلك من البيانات المقدّمة بالتفصيل في الأقسام الآتية، فإن النقطة التي وصلنا إليها بدءًا من عام 2020 هي مؤشر ملموس على هذا الاختراق.

السياق التاريخي والخلفية :

إذا وضعنا جانبًا التواريخ السابقة، في الانتقال إلى العصر الحديث، فإن الخبرة المكتسبة في فترة الجمهورية تعود بشكل أساسي إلى صعود الإمبراطورية العثمانية. جرى تصنيع الأدوات والمواد الأساسية للحرب بالكامل تقريبًا باستخدام الموارد المحلية؛ حيث شكّل مَسْبَك المدفع الإمبراطوري جوهر صناعة الدفاع في الإمبراطورية ووصل إلى قدرة صب 1060 مدفعًا وإنتاج 360 كغ من البارود شهريًّا. كانت قدرة الإمبراطورية على تصنيع السفن الحربية ومستوى التكنولوجيا أعلى بكثير من قدرة الدول الأوروبية. تكشف إعادة بناء أسطول بحري من 200 سفينة من الصفر في فترة خمسة أشهر، بعد تدميره الكامل في معركة ليبونتو- عن مدى القدرة التصنيعية لأحواض بناء السفن العثمانية.

مما لا شكّ فيه أن الأمثلة من التجربة العثمانية من حيث البر والجو والبحر غنية جدًّا ومتعددة بحيث لا يمكن احتواؤها في نطاق هذا المقال. سنركز هنا، بشكل أساسي على تجربة فترة الجمهورية، ونتناول نقاط التحول الرئيسة بعد عام 1985.

يمكن تصنيف تاريخ صناعة الدفاع خلال الفترة الجمهورية بطرق مختلفة. إن نهجنا المؤسّسي هو تقسيم الفترة التي تمتد من عام 1923 إلى إنشاء مكتب إدارة تطوير ودعم صناعة الدفاع في عام 1985 إلى ثلاث كتل تاريخية رئيسة، حيث يمثل مكتب إدارة تطوير ودعم صناعة الدفاع الهيكل المؤسسي الأول لرئاسة الصناعات الدفاعية تحت الرئاسة التركية. سيجري شرح الفترات التي سبقت عام 1985 وبعده بإيجاز بالطريقة نفسها، ولكن مع بعض الاختلافات فيما يتعلق بتصنيف الكتل التاريخية.[3]

الفترة الأولى: 1923-1939

ومع استثمارات محلية بالكامل، وضع شاكر زومري في حليش بإسطنبول أسس أول وأكبر مصنع في الصناعة الدفاعية للقطاع الخاص في تركيا في عام 1925

بعد سقوط الإمبراطورية العثمانية، كافحت صناعة الدفاع التركية؛ لمواكبة التطورات التكنولوجية في أوروبا منذ القرن الثامن عشر، وفقدت فعاليتها وإنتاجيتها إلى حد كبير خلال الحرب العالمية الأولى. لهذا السبب، لم يجرِ توريث البنية التحتية المهمّة في هذا المجال في بداية فترة الجمهورية، وظلت الأنشطة مقتصرة على اثنين من مرافق التصنيع في أثناء وبعد حرب الاستقلال.

ومع ذلك، فقد اعتُرِف بصناعة الدفاع بوصفها جزءًا أساسيًّا من حركة الجمهورية الكاملة نحو التصنيع والتنمية. في هذا الاتجاه، كان هناك توقّع بدعم الدولة لتطوير صناعة الدفاع في فترة التخطيط الأولى. على الرغم من الصعوبات الاقتصادية والتكنولوجية، جرى الاستثمار في وضع أسس صناعة الدفاع الوطني في السنوات الأولى للجمهورية. شُرِع في مبادرات مهمة في قطاعي الأسلحة والذخيرة والطيران، مثل إنشاء المديرية العامة للمصانع العسكرية في عام 1921 على وجه الخصوص.

في عام 1924، أُنشِئت ورش لتصليح الأسلحة الصغيرة والمدافع ومصانع الرصاص في أنقرة. في العام نفسه أُنشِئ الحوض البحري غولجوك لبناء السفن، ولصيانة طراد يافوز. ومع استثمارات محلية بالكامل، وضع شاكر زومري في حليش بإسطنبول أسس أول وأكبر مصنع في الصناعة الدفاعية للقطاع الخاص في تركيا في عام 1925. بدأت أنشطة صناعة الطيران التركية من خلال تأسيس (شركة الطائرات وموتور تورك) في عام 1926. في الثلاثينيات من القرن الماضي، كانت منشآت إنتاج المسدس وقذائف الهاون والذخيرة «نوري كيليجيل» في إسطنبول من أولى الشركات الخاصة التي تنتج أسلحة لصناعة الدفاع.

من الناحية الرمزية، يُعتقد أن الفترة الأولى من تاريخ صناعة الدفاع التركية انتهت في عام 1950، أو في سياق السنوات التي بعده: (قُدِّمَ طلب رسمي في عام 1950، ثم أصبحت عضوًا في 18 فبراير 1952) حيث أصبحت تركيا عضوًا في الناتو.

أدّى العديد من العوامل المختلفة دورًا في ذلك، ومن ذلك إضعاف الفرص الاقتصادية المطلوبة للحفاظ على الاستثمارات والمبادرات الخاصة بصناعة الدفاع، والتركيز على التوحيد السياسي المحلي مع الأولويات السياسية المتغيرة.

ولكن في الواقع، قد يُفترَض أن تركيا دخلت المرحلة الثانية في النصف الأول من ثلاثينيات القرن الماضي من حيث الأولوية والأهمية المعطاة لصناعة الدفاع وأعداد وخصائص الاستثمارات في هذا المجال. ومع ذلك، يمكن اعتبار هذه المرحلة، من عام 1939، أي بداية الحرب العالمية الأولى- نقطة تحول تاريخية حقيقية. سيوفّر لنا ذلك أيضًا فرصة لتحليل الصورة بشكل أكثر منطقية.

حاول نوري دميراغ إنشاء منشأة للطائرات عام 1936؛ وحقق إنتاج 24 طائرة تدريب NUD-36 في عام 1940، و6 طائرات ركاب NUD-38، وكانت تلك نجاحات بارزة في تلك الفترة. يُعَدّ مصنع الطائرات الذي أنشأته مؤسسة الطيران التركية في أنقرة، في عام 1941، أول مبادرة رئيسة لصناعة الطيران التركية. بدأ المصنع الإنتاج عام 1944، وأنتج العشرات من طائرات التدريب وطائرات الشحن والطائرات الشراعية. أنشِئ أول مصنع لمحركات الطائرات في أنقرة عام 1945.

على الرغم من المبادرات لإنشاء صناعة دفاعية وطنية، فإن الزيادة في المساعدات العسكرية الأجنبية المتزامنة مع اندلاع الحرب العالمية الثانية، ومن ذلك التبرعات والمساعدات التي قدمتها المملكة المتحدة والولايات المتحدة ودخول تركيا إلى الناتو- أوقفت تطوير صناعة الدفاع الناشئة حديثًا بشكل كبير. في هذه الفترة سادت التفضيلات السياسية وتم الاعتماد على تحليلات التهديدات بوصفها جزءًا من الوضع المالي لتركيا والسياسة الأمنية.

خلال الفترة من 1941 إلى 1944، زوّدت الولايات المتحدة تركيا بمواد قتالية بقيمة 95 مليون دولار في إطار قانون الإعارة والإيجار. بالإضافة إلى ذلك، تعهدت اتفاقية المساعدة العسكرية الموقّعة بين تركيا والولايات المتحدة في عام 1945 بتقديم مساعدات عسكرية أمريكية خلال الحرب العالمية الثانية. في فترة ما بعد الحرب، في إطار عقيدة ترومان وخطة مارشال، زودت المساعدة الأمريكية الجيش التركي بأسلحة حديثة؛ وهذا زاد من القوة الدفاعية لتركيا، وخفّف من الأثر السلبي للنفقات العسكرية في اقتصاد البلاد.

أسهمت المساعدة المقدّمة لتركيا بشكل كبير في قوة الردع للقوات المسلحة التركية. ومع ذلك، فإن 400 مليون ين ياباني كانت مخصصة من الميزانية سنويًّا لصيانة هذه المواد.

الفترة الثانية: 1939-1974

في هذه الفترة، ظهرت سياسة المساعدات الخارجية والمشتريات الخارجية، بوصف ذلك نموذجًا مفضلًا في صناعة الدفاع التركية في إطار الوضع المالي للبلاد، والتوازنات السياسية، والتهديدات المحتملة.

بعد اندلاع الحرب العالمية الثانية، منع تبرعُ الدول الحليفة التصنيع المحلي للمنتجات الدفاعية؛ وبعد الحرب العالمية الثانية، تباطأت جهود تطوير صناعة الدفاع مع تأثير زيادة المساعدات الخارجية. وبسبب الانخفاض في الطلبات المحلية من القوات المسلحة، فقدت المصانع العسكرية إنتاجيتها، وأصبحت عبئًا على الميزانية الوطنية.

لكل هذه الأسباب، نُقِلت المصانع العسكرية إلى المديرية العامة لمؤسسة الآلات والصناعات الكيماوية، التي أُسِّست عام 1950 ليكون مشروعًا مملوكًا للدولة. نُقِلت طائرة الشحن الصغيرة THK-5A المنتجة من THK-5A، وصُدِّرت نسخة سيارة إسعاف من الطائرة إلى الدنمارك، وحوِّل المصنع إلى مصنع نسيج في عام 1968.

إلى جانب التأثير السلبي غير المباشر للمساعدات العسكرية في تطوير صناعة الدفاع المحلية، نصّ أحد بنود اتفاقية المساعدة العسكرية على أن المواد المقدّمة من المساعدة العسكرية «لا يمكن استخدامها بما يتجاوز الغرض المقصود منها»، وقد وضع هذا البند عقبات كبيرة في مسار جهود تركيا لحماية مصالحها الوطنية.

عُزِّزت الجهود المبذولة لتطوير الأسلحة والوسائل والأدوات التي تحتاج إليها القوات المسلحة التركية على جدول الأعمال- بإنشاء قسم البحث والتطوير في عام 1954 تحت إشراف وزارة الدفاع الوطني. أكدت خطة التنمية الخمسية الثانية (1968-1972)، تحت عنوان «النفقات الأخرى»، الزيادة السريعة في نفقات الدفاع الوطني، وجلبت استثمارات البنية التحتية للدفاع الوطني إلى جدول الأعمال لأول مرة.

زادت الجهود لتطوير صناعة الدفاع مرة أخرى مع إنشاء إدارة الخدمات الفنية التابعة لوزارة الدفاع الوطني في عام 1970. وقد ضُمِّن التركيز نفسه والموضوعات في خطة التنمية الخمسية الثالثة (1973-1977). أكّدت هذه الخطة، ولأوّل مرة، بشكل منهجي أهميةَ التصنيع في مجال الدفاع الوطني، وذكرت أنه سيُنشَأ اتصال منهجي بين توفير الأدوات والمعدات اللازمة لأجهزة الدفاع الوطني وجهود التصنيع الوطنية، بقدر كاف.

الفترة الثالثة: 1974-1985

خلال أزمة قبرص في عام 1974، ظهرت الحاجة إلى استخدام المعدات الدفاعية التي جرى الحصول عليها من حلفاء تركيا. ومع ذلك، فإن العوائق التي وضعتها الولايات المتحدة وبعض الحلفاء الآخرين كشفت بوضوح عن عيوب الاعتماد المطلق على الدول الأخرى في تلبية الاحتياجات الدفاعية.

وضع الأساس لتحديد السياسات اللازمة لتشكيل البنية التحتية لصناعة الدفاع الحديثة في تركيا. اتُّخِذت خطوات أولية في هذا الاتجاه من خلال الإنتاج المرخّص. يُعَدّ إنتاج شركة الآلات والصناعات الكيماوية لبنادق G-3 و G-4، بتراخيص جرى شراؤها من ألمانيا، مثالًا ملموسًا على هذه السياسة.

كانت النتيجة الأولى لهذه الفترة هي زيادة الوعي العام الوطني بالحاجة إلى أنظمة دفاع محلية ووطنية؛ نتيجة لعملية السلام في قبرص. ساعد هذا الوعي تركيا على اتخاذ خطوات سريعة، واستجابت مؤسسات الدولة بشكل إيجابي للدعوات في هذا الاتجاه. كانت الخطوات الفعلية التي اتُّخِذت بعد عام 1970 موضوع مناقشات عديدة من حيث القدرات والموارد والقدرات؛ ومع ذلك، فهي مبادرات قيّمة للغاية، ولها أهمية تاريخية.

ازداد الوعي الوطني الذي نشأ في هذه الفترة، وكان رد الفعل الوطني على حظر الأسلحة المفروض على تركيا بسبب عملية السلام القبرصية أقوى بإنشاء مؤسسات القوات الجوية والبحرية والبرية في 1970 و1972 و1974 على التوالي. ومن بين المجالات ذات الأولوية أُنشِئت شركات، مثل الشركة التركية لصناعات الفضاء (TUSAŞ-1973)، وشركة أسلسان، وهي شركة أسلحة دفاعية تركية ASELSAN (1975) ، ثم جاءت شركة أسبيلسان لصناعات الطاقة ASPİLSAN (1981)، وهافيلسان، وهي شركة برمجيات وأنظمة تركية HAVELSAN (1982) بتمويل من الدولة.

وتجدر الإشارة إلى أنه كانت هناك درجة معينة من الاستمرارية في الخطوات المتخذة في سياق الهياكل المؤسسية، وأن الهياكل المؤسسية والشركات والمشروعات المشتركة الجديدة ظهرت في المقدمة من وقت لآخر في المجالات التي جرى التعرّف إلى الاحتياجات فيها.

في هذا الاتجاه، جرى إنشاء المديرية العامة لمؤسسات معدات الدفاع في عام 1983. وكانت المديرية كيانًا قانونيًّا مملوكًا للدولة، ومستقلًّا في أنشطتها، وكانت أهدافها

تلبية جميع احتياجات الجيش وتجهيزه بالكامل، من خلال إنتاج وتحديث سريع لجميع أنواع الذخائر والأسلحة والأدوات القتالية والمعدات والآلات والأجهزة والأنظمة وقطع الغيار والمواد الخام والأدوية والمواد الخام الصيدلانية اللازمة للإنتاج والصيانة والإصلاح؛ وأداء وتوريد أعمال التجديد الرئيسة.

على الرغم من هذه التطورات، ومع ذلك، كان من المفهوم أن الموارد المتاحة وسياسات التوريد لن تكون كافية لسد العجز في المعدات الدفاعية للقوات الجوية التركية، التي كانت تتراكم وتتزايد منذ الخمسينيات.

أبرزت خطة التنمية الخمسية الخامسة (1985–1989) أنه تجب تلبية هذه الحاجة، وشدّدت على التركيز على الاستثمارات لتطوير صناعة الدفاع.

الفترة الرابعة: عصر ما بعد عام 1985

يتوافق عام 1985 مع نقطة تحول وبداية عهد جديد لصناعة الدفاع التركية. بين العبء الثقيل للماضي القريب، والشوق إلى الأيام التي كانت فيها الأمة تتمتع بصناعة محلية ووطنية قوية، والمطالب والتفضيلات السياسية لإنشاء بنية تحتية صناعية قوية تشمل الدفاع– أُنشِئ مكتب إدارة تطوير ودعم صناعة الدفاع في عام 1985، بموجب القانون رقم 3238، لتطوير صناعة الدفاع وتحديث الجيش.

من منتصف السبعينيات حتى عام 1985، كان الوفاء باحتياجات صناعة الدفاع، بما في ذلك احتياجات التوريد، وتحديث وإعادة تنظيم الجيش، وتنسيق هيئة الأركان العامة وقيادة القوة مع المؤسسات العامة ذات الصلة لتحقيق هذه الغاية تحت مسؤولية إدارة الخدمات الفنية والبحث والتطوير في وزارة الدفاع الوطني. وهكذا، في عام 1985، حدث تحوّل كبير مع إنشاء مكتب إدارة تطوير ودعم صناعة الدفاع.

وقد حُدِّدت المسارات واللجان والمجالس الرئيسة التي تحدّد المسار الكامل للصناعة، مثل اللجنة التنفيذية للصناعة الدفاعية، ومجلس التنسيق العالي للصناعة الدفاعية، وصندوق دعم صناعة الدفاع، واستخدام الميزانية المرنة في القانون التأسيسي لـمكتب إدارة تطوير ودعم صناعة الدفاع.

يهدف هذا الهيكل إلى تطوير صناعة دفاعية حديثة، وتحديث مكتب إدارة تطوير ودعم صناعة الدفاع، ويشكل التنظيم الأساسي للرئاسة التركية الحالية للصناعات الدفاعية. وقد حُوِّل موقعها المؤسسي لأول مرة إلى وكيل الوزارة في عام 1989، ثم إلى الرئاسة في عام 2018.

شهد كل من مكتب إدارة تطوير ودعم صناعة الدفاع و مستشارية وزارة الدفاع لاحقًا العديد من المراحل في سياق العملية التاريخية الداخلية الخاصة بها. بطريقة ما، يمكن عدّ تاريخ مكتب إدارة تطوير ودعم صناعة الدفاع ثم مستشارية وزارة الدفاع بمثابة تاريخ صناعة الدفاع التركية بعد 1980. في هذا السياق، يجب أن يُؤخَذ في الاعتبار أن التحوّل التاريخي بعد عام 1985 يتوافق مع عملية غنية مع حالات الصعود والهبوط التي لا يمكن ضغطها في فترة واحدة.

في هذا الصدد، من أجل فهم تحول القطاع، من المهم تقسيم القصة بعد عام 1985 إلى فترتين رئيستين: 1985–2017 و2017 فصاعدًا. إن الارتباط المباشر لرئاسة الصناعات الدفاعية بالرئاسة التركية يستلزم تصنيفها على أنها فترة منفصلة وجديدة في صناعة الدفاع التركية، من خلال النظر في العديد من العوامل المختلفة، ومن ذلك التدخلات الهيكلية بعد محاولة الانقلاب الفاشلة في 15 يوليو 2016 والأحداث في هذه الفترة، والدور المركزي الذي أُعطِي للصناعة الحربية في خطة التنمية لعام 2014، والمشروعات المدرجة على أجندة الرئاسة، وعلاقات الرئاسة بالصناعة ومجالات مختلفة، مثل الموارد البشرية، ومجالات تركيز الرئاسة، والمشروعات الجديدة التي جرى إطلاقها.

تجدر الإشارة إلى أن مكتب إدارة تطوير ودعم صناعة الدفاع، بصفته المنظمة الأساسية لرئاسة الصناعات الدفاعية (Savunma Sanayii Başkanlığı –SSB)، أُسِّس في عام 1985 تحت إشراف وزارة الدفاع الوطني، ولكن أُعِيدت هيكلتها لتصبح مستشارية وزارة الدفاع في 1989. وفي إطار القانون التأسيسي رقم: 3238، يتولى مكتب إدارة تطوير ودعم صناعة الدفاع في تركيا إنتاج أكبر قدر ممكن من الأسلحة والوسائل والأدوات التي يحتاجها الجيش والتي تُعَدّ أوفر اقتصاديًّا قدر الإمكان.

يُعَدّ القانون رقم 3238 نقطة تحول حاسمة من حيث تقديم فهم جديد تمامًا لصناعة الدفاع، فضلًا عن نظام تشغيل مرن للغاية وسريع. في إطار هذه السياسة، فإن الهدف هو الحصول على أقصى استفادة من البنية التحتية للصناعة المحلية، وتوجيه وتشجيع استثمارات التكنولوجيا المتقدمة الجديدة، وتشجيع إسهامات رأس المال الأجنبي، وتعزيز أنشطة البحث والتطوير، ومن ثَمّ إنتاج جميع الأسلحة اللازمة، المركبات والإمدادات في تركيا قدر الإمكان.

تتوخى هذه السياسة تشكيل بنية تحتية صناعية للدفاع الوطني، وإنشاء صناعة دفاعية منفتحة على القطاع الخاص، وتأخذ في الاعتبار إمكانات التصدير، وتتكيف

بسهولة مع التقنيات الجديدة، وتسمح بالتعاون المتوازن، وتهدف إلى اكتساب القدرة على التجديد الذاتي مع التطورات التكنولوجية، وتنقذ تركيا من كونها باستمرار دولة مشترية تبحث عن منتجات من دول أخرى، وبخاصة دول الناتو.

في هذه الفترة، رُسِمت خريطة طريق أوضح نسبيًّا لصناعة الدفاع مع وثيقة مبادئ إستراتيجية وسياسة صناعة الدفاع التركية في عام 1988، التي وُضِعت موضع التنفيذ بالقرب من العقد الأول من القرن الحادي والعشرين.

وقد بدأ التركيز بقوة أكبر على موضوعات، مثل التركيز على الصادرات والمنافسة الدولية، والتكيف مع التقنيات الجديدة، والاستفادة القصوى من الفرص المتاحة، والإنتاج للأغراض المدنية.

من حيث تاريخ صناعة الدفاع التركية، مكّن القانون رقم 3238 ووثيقة السياسة، وبخاصة بين عامي 1990 و 2000، من تغيير نهج الشراء من الشراء الجاهز إلى الإنتاج المشترك.

في هذه الفترة، برزت مشروعات، مثل مركبة القتال المدرعة، وطائرات الشحن

الصغيرة، وطائرات التدريب للمبتدئين، وطائرات الهليكوبتر من طراز كوغار. بعد عام 2000، كان هناك اتجاه نحو نهج التصميم الجزئي في المنصات الرئيسة.

من الواضح أن الخطوات المتّخذة خلال هذه الفترات مهمّة وقيّمة. على الرغم من الخطوات الحاسمة التي اتُّخِذت، إلا أن التغيير الذي حدث في سير العمل في المشروعات، والشركات الخاصة أو الهياكل المؤسسية الرسمية التي أُنشِئت تدريجيًّا، فإن الإطار الذي وعدت به الوثائق والقوانين وما إلى ذلك ظل مجرد طلبات وأهداف مرغوبة وتوصيات حتى منتصف العقد الأول من القرن الحادي والعشرين. كان هناك إخفاق في تحقيق تحوّل هيكلي شامل وكبير وشامل بسبب عوامل مختلفة، مثل الوضع المالي لتركيا والتفضيلات السياسية، وسياسات الصناعة الدفاعية.

أدّت ذكرى الحظر التي ظلّت حية وقوية منذ منتصف السبعينيات إلى طفرة في صناعة الدفاع في الثمانينيات. في هذه الفترة، أصبحت «تلبية احتياجات الجيش» المحدد الرئيس، ولم تُقدَّم منتجات الصناعة الدفاعية للأسواق الخارجية، ولم تتحول إلى أداة فعّالة في السياسة الخارجية. أدّى الانكماش الكبير في المشتريات المحلية مع الأزمة الاقتصادية في عام 2001 إلى الميل نحو الأسواق الخارجية، ولكن مرة أخرى، لم يتحوّل هذا الجهد إلى عمل كامل.

في هذه الفترة، كان التدخل الأكثر أهمية فيما يتعلق بتحويل صناعة الدفاع هو مجموعة القرارات التي اتُّخِذت في اجتماع اللجنة التنفيذية للصناعة الدفاعية (SSİK) في مايو 2004. وترأسها رئيس الوزراء آنذاك رجب طيب أردوغان، وحضره وزير الدفاع الوطني وجدي غونول. انتهى الاجتماع بالقرارات الآتية: إلغاء بعض المشروعات السابقة، وتشكيل نماذج مشتريات جديدة تعتمد على «الاستخدام الأقصى للموارد الوطنية والإنتاج المحلي والتصميم الأصلي» لاحتياجات الجيش، والانتقال من نموذج الشراء القائم على التهديد إلى نموذج الشراء القائم على المواهب. وبسبب هذا التصميم، أنجزت تركيا ميلغم MİLGEM، وهو برنامج السفن الحربية الوطنية، وأطلقت مبادرات وطنية جديدة مثل ATAK، وهو مشروع المروحيات الهجومية الوطنية، وAltay وهو مشروع دبابة القتال الوطنية.

حتى لو كان هناك تأكيد دائم لتشكيل صناعة دفاعية محلية ووطنية، فإن إصرار رئيس الوزراء أردوغان جعل من الممكن اتّخاذ خطوات ملموسة في هذا الاتجاه، وتنفيذ العملية على أرض إستراتيجية على الرغم من كل الصعاب. في الفترة نفسها، اتّخذت تركيا خطوات مهمّة لكسب دعم جميع شرائح الجمهور للمبيعات الخارجية. أما بالنسبة لتجهيزات أنظمة الدفاع، فقد جرى تفويض المقاولين المحليين الرئيسين.

أُجرِيت دراسات الجدوى لتحديد جدوى المشروعات من حيث الأداء والوقت والموارد مقدّمًا، ومنع إهدار الوقت والموارد، والقضاء على المخاطر الناشئة عن عدم القدرة على تلبية الاحتياجات، ووضع ميزانية مجدية.

في خطة التنمية التاسعة (2007–2013) المنشورة في عام 2006، من أجل تلبية احتياجات صناعة الدفاع بطريقة آمنة ومستقرّة من خلال الوسائل الوطنية– حُدِّدت الأهداف الرئيسة على النحو الآتي: تطوير الإنتاج ضمن هيكل قادر على المنافسة، مكتف ذاتيًّا ومرن ومتكامل مع صناعة البلد. والمشاركة بنشاط في أنشطة التعاون الدولي في مجالات الإنتاج المشترك والتصميم والبحث والتطوير؛ وتحقيقًا لهذه الغاية، إنشاء البنية التحتية اللازمة، واكتساب المعرفة التكنولوجية والإدارية. وقد أُشِير إلى موضوعات مماثلة في أماكن أخرى، مثل تقرير لجنة صناعة الدفاع (2007–2013) الذي ذكر الرؤية القطاعية الرئيسة على أنّها «تلبية احتياجات الدفاع والأمن الوطنية من خلال تطوير حلول محلية فعالة، وتحقيق بنية تحتية لصناعة الدفاع تمتلك القدرة التنافسية الدولية».

في هذه الفترة، جرى التركيز على التحول في نظام الإمداد، ودعم صادرات صناعة الدفاع، وتطوير جهود التعاون في صناعة الدفاع. ويمكن رؤية التركيز نفسه في خطط الإستراتيجية لهذه الفترة.

في اتّجاه مهمتها المتمثلة في تلبية احتياجات الجيش والمؤسسات العامة بشكل منهجي؛ لتحديد وتنفيذ إستراتيجية وطرق لتطوير صناعة الدفاع– تهدف الرئاسة إلى أن تصبح مؤسسة توريد خبيرة تقدّم حلولًا تكنولوجية محلية فريدة لتلبية الاحتياجات الدفاعية والأمنية الإستراتيجية للدولة، وتوجيه صناعة الدفاع التنافسية التي تتكامل مع السوق الدولية. في الفترة ما بين عامي 2007 و 2012 على وجه الخصوص، انعكس تحوّل اقتصاد الدولة من حيث رؤية وممارسات السياسة الخارجية الشاملة، والتمويل، ومبادرات التنمية الصناعية بشكل كبير في صناعة الدفاع أيضًا.

انعكس التحوّل الاجتماعي والاقتصادي لتركيا بين عامي 2002–2012 بشكل مباشر في الاتجاهات الرئيسة في صناعة الدفاع؛ حيث جرى البدء في برامج التصميم الفريدة لغرض إنتاج التقنيات المهمّة وتحسين قدرات التصميم إلى أقصى حدّ ممكن تحت مسؤولية المقاولين الرئيسين في الدولة. في هذه الفترة وضمن هذا الإطار، أكّدت الخطط الإستراتيجية باستمرار مهمّةَ جعل تركيا متفوقة في تقنيات الدفاع والأمن وتوجيه برامج التصنيع والتكنولوجيا والإمداد التي من شأنها أن تحافظ على تطوير القدرات الدفاعية والأمنية لتركيا.

في هذا الاتجاه، هدفت الرئاسة إلى تقليل اعتماد تركيا على الموردين في الخارج من خلال وضع هذه البرامج موضع التنفيذ. تهدف هذه البرامج إلى اكتساب الخبرة في تقنيات الدفاع والأمن، وتطوير منصات وأنظمة محلية؛ لتحقيق التفوق التكنولوجي، وإعداد الجيش للبيئة القتالية في المستقبل.

أسهمت فترة ما بعد عام 1985 التي نصنفها على أنها الفترة الرابعة بشكل إيجابي في تطوير ثقافة صناعة دفاعية فريدة ضمن هيكل صناعة الدفاع في تركيا، وتحويل نماذج التوريد، ومرونة استخدام الميزانية، وعمليات المشروع، وإدارة سير العمل والتشكيل لمؤسسة مستقلّة وخبيرة.

في هذه الفترة، أُطلِقت مشروعات في العديد من المجالات، وتحت العديد من العناوين المختلفة؛ على الرغم من إخفاق عدد قليل منها، وكان التأثير العام هو الأداء الناجح لدولة على مستوى تركيا.

في الواقع، برز عدد لا يُحصَى من نقاط التحوّل والنجاحات في صناعة الدفاع في هذه الفترة إلى الواجهة، بوصف ذلك انعكاسًا للتغيير والتحوّل الشامل في تركيا.

وهنا تبرز ديناميكية قوية في جميع أنحاء القطاع مقارنة بالفترات السابقة؛ بسبب الهيكل المؤسسي المسؤول مباشرة عن الإمداد الدفاعي (تقليد مستمر منذ عام 1985)، والمرونة في استخدام الميزانية، والدعم السياسي القويّ الذي قدّمته حكومات أردوغان.

في إطار هذه الديناميكية، ظهرت نماذج التنمية المحلية، مثل الإنتاج المشترك، والإنتاج بموجب الهندسة والتصميم المستند إلى الإنتاج تدريجيًّا لتحلّ محلّ عمليات الاستحواذ الأجنبية والمشتريات الجاهزة، بوصفه نموذج التوريد السائد. وقد أُسِّست هذه التغييرات أرضية خصبة للبنية التحتية لصناعة الدفاع القوية.

الفترة الخامسة: 2017 وما بعدها

جُعِلت رئاسة الصناعات الدفاعية تابعة لرئاسة الجمهورية التركية اليوم باسم مكتب إدارة تطوير ودعم صناعة الدفاع في عام 1985، وأُعيدت هيكلتها لتكون وكيل وزارة تابعًا لوزارة الدفاع الوطني في عام 1989 حيث قام وكيل وزارة الدفاع (SSM) من عام 1989 إلى عام 2017 بتنفيذ الأنشطة في إطار الوزارة، لكنها أصبحت تابعة لرئاسة الجمهورية في ديسمبر 2017، ثم أُعِيدت تسميتها رئاسة الصناعات الدفاعية (SSB) المصدّق عليها بموجب الأمر التنفيذي رقم 696، بعنوان «الأمر التنفيذي بشأن وضع بعض اللوائح في ظل حالة الطوارئ».

وهذا التغيير الإجرائي بالغ الأهمية من حيث الانتماء المباشر لآلية صنع القرار للهيكل إلى المكتب التنفيذي الأعلى في الدولة. يتوافق هذا مع أول تطبيق إجرائي على الإطلاق في تاريخ وزارة الدفاع من حيث إظهار الأهمية المعطاة لصناعة الدفاع في عمليات صنع القرار.

تُعَدّ عملية الارتباط المباشر بآلية القرار ذات صلة بالنقطة التي وصلت إليها صناعة الدفاع، وكذلك أهدافها المرجوة، والسياسات وتحولات صناعة الدفاع، والتغييرات في الأساليب المستخدمة في مكافحة عوامل التهديد، وتغييرات في نموذج الحكومة التركية.

كما ذُكر آنفًا، أدّت صدمة الحصار التي أثّرت سلبًا في صناعة الدفاع التركية وعواقبها الملموسة إلى إنشاء صناعة دفاعية مكتفية ذاتيًّا. في هذا السياق، برز إطلاق المبادرات بسرعة، وإنشاء البنية التحتية الإجرائية، وتشكيل مؤسسة مستقلة من الخبرة التوريدية، والتأسيس التدريجي للشركات التأسيسية في المقدمة في السنوات الآتية.

وبدءًا من أواخر التسعينيات وحتى منتصف عام 2010، وردت موضوعات: الخطط الإستراتيجية، والأهداف المعلنة، وتحليلات السياسات القطاعية، والتركيز على صناعة الدفاع التي تعتمد على الذات وعلى أهمية الصادرات المحددة- في تقارير رئاسة الصناعات العسكرية، وجمعية مصدري الصناعات الجوية، والدفاعية...إلخ، بشكل متكرر.

ساعدت الخطوات الملموسة المتّخذة في هذه المرحلة، والإنجازات الداخلية القطاع على الوصول إلى نقطة معيّنة بحلول منتصف عام 2010. وفي الفترة الآتية اكتسبت صناعة الدفاع التركية زخمًا في العديد من المجالات، وواجهت أوجه القصور والمشكلات القائمة وحلّها، واتّبعت اتجاهًا فريدًا لاكتساب القوة والارتقاء والتوسع.

في هذه الفترة، مكّن حدثان وعملية حاسمة صناعة الدفاع من الانتقال إلى نقطة مختلفة تمامًا في الاقتصاد التركي، وسياسة الدفاع، والبيروقراطية التركية، وصناعة الدفاع التركية. كان التطور الأول هو التحول الشامل لمفهوم مكافحة الإرهاب، الذي جاء على جدول الأعمال بوصفه موضوعًا مهمًّا في سياسات الدفاع وعمليات الشراء، وبخاصة منذ منتصف الثمانينيات. والثاني هو محاولة الانقلاب في 15 يوليو/ تموز 2016، التي أثّرت بشكل مباشر في جميع ديناميكيات السياسة التركية، فضلًا عن هياكل القوات المسلحة التركية، والبيروقراطية التركية.

هناك مسألة أخرى تحتاج إلى المناقشة في الإطار نفسه، وهي طريقة مكافحة تهديد الإرهاب. على الرغم من وجود العديد من العمليات عبر الحدود منذ أواخر الثمانينيات، فإن طريقة تنفيذ عمليات مكافحة الإرهاب كانت في الداخل إلى حدّ كبير. ومع ذلك، منذ عام 2016، تحوّلت هذه العمليات من عمليات محلية في الغالب إلى عمليات في الخارج- ولاسيّما في سوريا والعراق.

بدءًا من آب/ أغسطس 2016، نُفِّذت ثلاث عمليات رئيسة ضد التنظيمات الإرهابية، مثل داعش وحزب العمال الكردستاني/ حزب الاتحاد الديمقراطي في سوريا، حيث تغير نموذج العمليات إلى نموذج تضمن تحصينات مباشرة على الأرض، وتطور إلى سياسة شاملة للوقاية، والتدخل في الميدان. ويعكس هذا الوضع، بصرف النظر عن الأبعاد السياسية لهذه العمليات، بشكل أساسي تحوّل السياسات الدفاعية، وزيادة ثقة تركيا بالنفس في صناعة الدفاع، (مثل القدرة على عدم التأثر في أي حظر محتمل على المستوى الهيكلي)، في فرص وقدرات صناعة الدفاع، وتعزيز مكانة مستشارية وزارة الدفاع في السلم البيروقراطي.

عُبِّر عن الأهداف المرجوة لصناعة الدفاع بشكل أكثر وضوحًا من ذي قبل في خطة التنمية العاشرة (2014-2018). تدعو الخطة إلى هيكل تنافسي لصناعة الدفاع؛ ينصّ على أنّ نظام الدفاع واللوجستيات في تركيا بحاجة إلى تلبية بطريقة متكاملة ومستدامة من قبل الصناعة المحلية للبلاد على أساس التصميم المحلي، والاستخدام المدني للتقنيات المناسبة، وزيادة النسبة المحلية والحصة المخصّصة للبحث والتطوير، وكذلك دعم الشبكات والهياكل العنقودية في مجالات محدّدة من صناعة الدفاع.

إن السياق السياسي المتغيّر، والأولوية المعطاة لصناعة الدفاع، وزيادة الفرص والقدرات، والزيادة في عدد المشروعات، بخاصة بعد عام 2015، مكّن مستشارية وزارة الدفاع من تحديد أهداف أكثر وضوحًا وأكبر في الخطة الإستراتيجية 2017-2021 .

تُحدّد الخطة الإستراتيجية غايات وأهداف مستشارية وزارة الدفاع «للإدارة من خلال توفير نهج متكامل؛ لضمان استدامة صناعة الدفاع من خلال تطوير قدرات بلدنا؛ لزيادة قوتها في مجالات الدفاع والأمن» من أجل جعل «تركيا» لاعبًا عالميًّا في مجال الدفاع والأمن، مع تصميم محلي، وقدرات تقنية متقدّمة.

يُعَدّ التركيز الخاص على النهج الشامل بمثابة ملخّص للوضع المفاهيمي الأكثر شمولًا لصناعة الدفاع في كلّ من القطاع وخارجه من خلال تجاوز خطوة واحدة إلى ما هو أبعد من كونه مجرد «كيان مشتريات عسكرية» تقليدي مع الحفاظ على خصائصه بوصفه مؤسسة من الخبرة.

كما يستكشف القسم الآتي بالتفصيل، فإن هذه الفترة تتوافق مع حقبة جديدة على المستوى الهيكلي في جميع عناوينها الفرعية، ومن ذلك: الآليات البيروقراطية، وعدد المشروعات والأهداف، ومكانتها في السياسات الصناعية، وعدد الموظفين، وحجم القطاع، والقدرة التصديرية، والرؤية الدفاعية المتكاملة أو العلاقة مع القطاعات غير العسكرية، ومفهوم التكنولوجيا.

ومن هنا يجب وصف الفترة الجديدة في هذا الإطار بأنها الفترة الخامسة في تاريخ صناعة الدفاع التركية. عند هذه النقطة، فإن التركيز على الخلفية والسياق السياسي التاريخي الذي أدّى إلى الفترة الخامسة مهمّ لفهم هذه الفترة.

خلفية الفترة الخامسة وملامحها :

كما ذُكر آنفًا، إلى جانب عمليات الحظر التي تعرضنا لها خلال عملية السلام القبرصية في عام 1974، كانت القيمة الإستراتيجية للصناعة الدفاعية وأهميتها موضوع إشارة مرارًا وتكرارًا، وبخاصة منذ ذلك التاريخ. كانت الخطوات العديدة واللوائح التي اتُّخِذت، والدعم المقدم إلى صناعة الدفاع- ذات مغزى، وأثمرت بشكل رئيس في هذا السياق، قبل العقد الأول من القرن الحادي والعشرين.

لاحقًا، في الإطار نفسه، كانت حماية المدنيين والجنود في الحرب ضد الإرهاب؛ إرهاب داعش وحزب العمال الكردستاني على وجه الخصوص، وزيادة تأثير العمليات الإرهابية- عاملًا مهمًّا آخر. كانت هذه العناصر والمشكلات فعّالة للغاية في زيادة الوعي لتقوية صناعة الدفاع المحلية والوطنية. ومع ذلك، فقد استغرق الأمر وقتًا لإيصال هذا الوعي من منظور دفاعي إلى أرضية إستراتيجية، على الرغم من جميع الإسهامات والخطوات المتخذة، قبل عام 2000 على وجه الخصوص.

كانت أولى الخطوات التأسيسية في الجهود المبذولة لإنشاء أرضية إستراتيجية هي القرارات المتّخذة في اجتماع اللجنة التنفيذية للصناعة الدفاعية في مايو 2004، كما لُخِّصت في القسم السابق.

اكتسبت خلفية حركة صناعة الدفاع الوطنية إطارًا قويًّا وإستراتيجيًّا مع تفضيل نماذج التوريد الجديدة، ووظيفتها المركزية في تلبية احتياجات الجيش.

يمكن وضع نقطة التحوّل الثانية في سياق تطورات عدّة، مثل العمليات العسكرية التي جرت في سوريا بعد محاولة الانقلاب الفاشلة في تركيا، والجوانب العسكرية- السياسية والاقتصادية لهذه العمليات من حيث الصناعة الدفاعية والتطورات في البحر الأبيض المتوسط. على الرغم من أن كل موضوع من هذه الموضوعات يشير إلى نطاق واسع بدينامياته التاريخية والسياسية، من وجهة نظر صناعة الدفاع، فإنه يشير إلى حاجة واضحة لتعزيز صناعة الدفاع التركية، وإرساء الأساس لعلاقة أوثق بين السياسة الخارجية وصناعة الدفاع والاحتياجات العسكرية.

من دون وجود بنية تحتية وطنية ومحلية وقوية ونشطة لصناعة الدفاع والمنتجات- ستواجه تركيا صعوبة في حماية مصالحها، وستتأثر تمامًا بعمليات الحظر، وتضييق قدرتها على المناورة. لهذا السبب بالتحديد، حتى لو لم تكن هناك علاقة مباشرة مع هذه التطورات، فإن ديناميكيات التهديد والعناصر التي تتعرض لها تركيا في المنطقة، ولاسيما من عام 2014 فصاعدًا، استلزم تحوّلًا شاملًا في صناعة الدفاع.

يُنظَر إلى صناعة الدفاع المحلية والوطنية على أنها حاجة والتزام إستراتيجي لا غنى عنه، وقد قُدِّم جميع الدعم اللازم، ونُفِّذت الاستثمارات، وسُرِّعت المشروعات؛ ونتيجة لذلك اتخذت الصناعة مكانًا نشطًا في حالة وجود تهديد. في هذه المرحلة، قد نقول: إن تطوير صناعة الدفاع في تركيا كان يُنظر إليها قبل كل شيء على أنها مجال إستراتيجي ضروري لحماية مصالح تركيا في منطقتنا.

حتى لو كان للاستثمارات والمنتجات في مجال الصناعات الدفاعية تأثير مباشر في الاقتصاد ونفوذ متزايد- فإن الأولوية الرئيسة هي خلق القدرة على حماية مصالح تركيا، وإزالة التهديدات، وهذه أولوية إستراتيجية. هذا هو بالضبط الوضع الذي يصفه الرئيس أردوغان بأنه «أخذ الأمر بأيدينا»، إذا لم يُتَّخَذ أي إجراء على الرغم من كل الجهود الدبلوماسية.

في هذه المرحلة، هناك ديناميكية أخرى تؤثر في صناعة الدفاع والاستثمارات، وهي بلا شك التحالفات الدولية التي نحن أعضاء فيها.

يبرز الناتو مثالًا أساسيًّا هنا. طالما أولت تركيا أهمية وتقديرًا لحلف الناتو بوصفه تفضيلًا إستراتيجيًّا وموقعًا عسكريًّا.

بينما تسهم تركيا بشكل كبير في حلف الناتو، يسهم الناتو أيضًا في تحديد المعايير العسكرية، وعمليات التوريد، وتشكيل تقليد مؤسسي.

وبالمثل، فإن التعاون وتبادل الخبرات في مجال الدفاع لهما أهمية قصوى بالنسبة لصناعة الدفاع التركية.

في هذا الصدد، نحن، بوصفنا صناعة دفاعية تركية، نرى بوضوح العلاقات بين الناتو وتركيا على أنها قيمة إستراتيجية ذات أهمية حاسمة.

ومع ذلك، فإن الحقيقة هي أن صناعة الدفاع لدينا كانت تواجه عوائق إلى حد كبير؛ بسبب عضويتنا في الناتو حتى فترة الوعي في عام 1974، على وجه الخصوص، فيما يتعلق بالخصائص المحلية والمحلية لصناعة الدفاع.

إن وضع صناعة الدفاع المحلية والوطنية ضرورةً إستراتيجية، في هذا السياق- هو موضوع لا يمكن تجاهله.

من ناحية أخرى، في نطاق واسع من الأحداث الديناميكية والمعقدة في منطقتها، ولاسيّما في سوريا والعراق، تواجه تركيا تهديدات.

فقد رفض الناتو، لأسباب عديدة ، تقديم دعم فعّال لتركيا للقضاء على التهديدات، أو الإسهام بشكل مباشر في أمنها.

وهكذا أصبح الافتقار إلى الدعم، وغياب الدعم الملموس ضد التهديدات من العوامل الحاسمة.

من خلال هذه الزاوية، فإن تطوير صناعة دفاع قوية ومحلية ووطنية لتركيا يخدم بشكل لا غنى عنه في الاستجابة للقضايا الأمنية وتلبية احتياجات تركيا.

أدّى استخدام الأسلحة والذخائر المحلية والوطنية إلى حد كبير في عمليات درع الفرات وغصن الزيتون ونبع السلام إلى منع العمليات من التأثّر سلبًا بالحظر، وأثبت مستوى نجاح صناعة الدفاع لدينا، ومكّن تركيا من امتلاك صناعة دفاعية مع خبرة مثبتة على أرض الواقع.

وعلى نفس المنوال، فإن الأمر الآخر الجدير بالملاحظة، والذي ورد تفاصيله أعلاه، هو تعهد تركيا بعملية تحوّل بيروقراطي وصناعي شامل بعد إحباط محاولة الانقلاب في 15 تموز/ يوليو 2016، فضلًا عن تغيير موقف المؤسسة داخل تركيا من خلال ارتباط الهيكل البيروقراطي المباشر بالرئاسة التركية في عام 2017.

وبفضل ذلك، أدّى الاتصال المباشر بآلية صنع القرار إلى توفير راحة كبيرة من حيث التنفيذ السريع للقرارات المتخذة والدعم السياسي.

بشكل عام، حصل بعد الفترات الأربع الأولى من صناعة الدفاع التركية، تحوّل في سياسات الدفاع، وتغييرات في سياسات الشراء، وتحوّل في البيروقراطية التركية، وفي ديناميات جديدة في السياسة الخارجية لتركيا، وإعادة هيكلة رئاسة صناعة الدفاع التركية، وإلى جانب هذه التحولات، كانت ثَمَّة أشكال جديدة من العلاقات التي أقامتها رئاسة الصناعات العسكرية مع قطاعات مختلفة، مثل الصحة والطاقة والاتصالات، وتغييرات في النوعية والكمية المتغيرة لمشروعات الدفاع، والعديد من الميزات الأخرى تمهد الطريق لفترة جديدة للصناعات الدفاعية في تركيا.

تمثّل هذه العمليات بشكل جماعي بداية فترة جديدة في صناعة الدفاع التركية، وأدت إلى فترة يمكن تصنيفها على أنها صعود صناعة الدفاع التركية، كما يمكن رؤيته من خلال البيانات المقدّمة في القسم الآتي.

خصائص الفترة الخامسة :

من حيث الوضع المؤسسي، خضعت المؤسسة بوصفها وكيل وزارة الدفاع للصناعات الدفاعية الذي كان تابعًا مباشرة للرئيس التركي في عام 2017 لتغيير آخر في عام 2018. مع المرسوم بقانون رقم 703 بشأن «تعديل بعض القوانين والمراسيم للقوانين للامتثال للتعديلات الدستورية» بتاريخ 9 يوليو 2018، أُعِيدت هيكلة وكالة الوزارة لتصبح رئاسة الصناعة الدفاعية. وجرى ترتيب تأسيسها وواجباتها وصلاحياتها ومسؤولياتها وتحديثها بمرسوم بقانون رقم 7 بعنوان «المرسوم الرئاسي بشأن رئاسة الصناعة الدفاعية» بتاريخ 15 يوليو 2018.

تمثّل التغييرات في المعايير التي تحدّد نطاق ومحتوى وإطار أنشطة الرئاسة أيضًا تغييرًا في موضوع التأسيس الذي أكد دخول تركيا في حقبة جديدة. اقتصرت الموضوعات التأسيسية لأنشطة الفترات السابقة في القطاع بشكل عام وفي الأمانة العامة على وجه الخصوص- على الشراء الجاهز، والإنتاج المشترك، ونموذج التنمية المحلية (الإنتاج بموجب ترخيص، والهندسة، والإنتاج القائم على التصميم)؛ وفي العصر الجديد، أصبح مفهوم العمق التكنولوجي والفعالية العالمية هو الموضوع التأسيسي.

تأكّد ظهور الفكرة التأسيسية الجديدة من خلال قمة الصناعة الدفاعية التي عُقِدت في الفترة من 12 إلى 13 ديسمبر 2018، واستضافها الرئيس أردوغان. كان الموضوع الرئيس هو «العمق التكنولوجي والفعالية العالمية» في إطار عمل «الطاقة العالمية لتركيا».

تمثل قمة 2018 نقطة تحوّل حاسمة، حيث استضافت العديد من الشخصيات من الجمهور، ومن قطاع الصناعة الدفاعية، وهو مجال تخصص معزول نسبيًّا.

جمعت القمة قطاعات مختلفة من صناعة الدفاع لمدة يومين. مع حضور أرقام توجيهية من قطاعات البر والجو والبحر والسايبر والفضاء، وتُعَدّ الكلمات المتعلقة بالتمويل والموارد البشرية والتجديد وإنتاج التكنولوجيا والابتكار مؤشرًا مهمًّا لنقاط التركيز في هذا القطاع. في اليوم الأول للقمّة، حضر الاجتماعات أكثر من 2000 شخص، 200 منهم من الأجانب، وتابع القمةَ أكثر من 500 مؤسسة ومنظمة. وركّزت القمة على الشباب في اليوم الثاني، وأعطت مثالًا مهمًّا من حيث التمثيل. شارك في القمة أكثر من 2000 طالب من أكثر من 100 جامعة. وهذا يمثّل جهود القطاع لترك فترة العزلة في تركيا.

يرتبط موضوع العمق التكنولوجي والفعالية العالمية، إلى حدّ ما، بتحول موقع رئاسة صناعة الدفاع. وبفضل هذا التحوّل، تحوّلت الرئاسة، إلى جانب كونها مؤسّسة مشتريات مستقلّة، إلى مؤسسة منسّقة وحامية لصناعة الدفاع والصناعة بشكل عام على المستوى الهيكلي. مُنِحت المؤسسة وظيفة ودورًا مركزيًّا في سياق قطاع الصناعة الدفاعية، والتحوّل العام للبلاد.

بالإضافة إلى وظائف، مثل: تحديد طبيعة الاحتياجات في مجال الدفاع في إطار أوسع، وتحديد ومعالجة مجالات الحاجة الجديدة بدلًا من كونها وكالة مشتريات عسكرية ومعزولة فقط، أو ميزة المنسق أو المؤسسة الوصية، حيث تشير الوظيفة المركزية الجديدة إلى أكثر من دور: تنفيذي، منظم/ واضع معايير، منفذ معياري، مدرب، مكرس للوعي...إلخ. بشكل عام- يمكن تلخيص الميزات التي تُحدَد وضع المؤسسة على أنها الناقل الرئيس/ مدير عمليات المدير التنفيذي في جميع الأبعاد ذات الصلة.

من حيث الجودة، جرى تبنّي مفهوم العمق التكنولوجي والفعالية العالمية، وهو مفهوم يشمل التفاعلات، ليس فقط على المستويين المؤسسي والقطاعي، ولكن أيضًا في مجال أوسع. يعبّر هذا المفهوم عن منظور يشمل الخبرات المؤسّسية لجهاز الأمن القومي، والشركات التابعة له، وأصحاب المصلحة، وجميع مكونات قطاع صناعة الدفاع، وجميع الوزارات والمؤسسات ذات الصلة، والجامعات، ووسائل الإعلام، والجمهور العام، والشباب، والمجال الخارجي (أصحاب المصلحة والعملاء، وما إلى ذلك).

يعني الموضوع الجديد من حيث موقع المؤسسة، الابتعاد عن كونها جزيرة منعزلة. ويدعو هذا الموضوع إلى ظهور التكنولوجيا وتوسّعها، وهو توجيه متوافق مع الحالة العامة للبلد من حيث الحاجة إلى «صناعة الدفاع المحلية». للسبب نفسه، يمكن وصف هذه الفترة بأنها الفترة الخامسة بقدر ما، فيما يتعلق بسماته الهيكلية؛ إذ يتوافق «الصعود الكبير في صناعة الدفاع التركية» مع هذه الفترة.

العمق التكنولوجي والفعالية العالمية لتركيا: لمحة عن الحقائق

• بلغت قيمة مبيعات الدفاع والطيران البالغة 1 مليار دولار أمريكي لعام 2002؛ حوالي 11 مليار دولار أمريكي سنويًّا حتى وقت كتابة هذا التقرير.

• تجاوزت صادرات الدفاع والطيران التي بلغت 248 مليون دولار فقط في عام 2002، رقم 3 مليارات دولار في عام 2019.

• خلال الفترة نفسها، زاد عدد شركات الدفاع التركية من 56 إلى 1500 اليوم. وقد بلغ إجمالي عدد العاملين في القطاع قرابة 75 ألفًا.

• بينما نُفِّذ 66 مشروعًا دفاعيًّا فقط في عام 2002، فإنّه ازداد عدد المشروعات اليوم بأكثر من 10 مرات، ويقترب من 700.

• بدأ ما يقرب من 350 مشروعًا جديدًا بين عامَي 2015 و 2020.

• نُفِّذت مشروعات دفاعية تركية في عام 2002 بميزانية تقارب 5.5 مليار دولار. اليوم، بدءًا من عام 2020، وصل حجم المشروع إلى 60 مليار دولار؛ بزيادة قدرها 11 ضعفًا تقريبًا. وبالنظر إلى المشروعات التي لا تزال في طور العطاءات، فمن المتوقع أن يكون الوصول قريبًا إلى رقم يزيد على 75 مليار دولار.

• في الفترة نفسها، قُدِّمَ هذا الدعم القوي للبحث والتطوير إلى درجة أنّه أصبح مجالًا مستقلًّا بذاته. في عام 2002، بلغ الإنفاق على البحث والتطوير ما يقرب من 50 مليون دولار، وهو ما يقرب من لا شيء، وحتى اليوم وصل إلى حوالي 1.5 مليار دولار.

• سبع شركات تركية مدرجة حاليًّا في قائمة أكبر شركات الدفاع في العالم، بعد أن كانت ثَمّة شركتان فقط قبل أربع سنوات.

• نمَت المناهج الموجّهة نحو التصدير بشكل أقوى في هذه الفترة، وبدأ توضيح الأهداف من حيث الصادرات والاتجاهات العامة للقطاع. تشمل هذه الأهداف:

زيادة مبادرات التنسيق الشامل لتحقيق المستويات المرغوبة من الصادرات.

زيادة تنوع المنتجات.

تسريع إنتاج الحلول الخاصّة بكل بلد.

توسيع النظام البيئي الدفاعي من أجل الوصول إلى طاقة إنتاجية كافية؛ للاستجابة للطلبات الخارجية.

زيادة تصدير الأنظمة الفرعية والمكونات ذات القيمة المضافة، بالإضافة إلى صادرات المنصّة التي تخضع للمبيعات بين دولة وأخرى.

تحديد مستويات ملموسة، مثل زيادة هدف تصدير تركيا إلى 10.2 مليارات دولار لعام 2023، ورفع 10 شركات تركية إلى قائمة أفضل 100 شركة، والوصول إلى هدف تصدير قدره 50 مليار دولار، مع صناعة دفاعية مستقلّة تمامًا، على المدى الطويل.

في السنوات الخمس الماضية، شُرِع في العديد من البرامج التي تحوّل وتعمّق نطاق صناعة الدفاع لتغيير طبيعة العلاقة بين قطاع الدفاع والرئاسة. بدلًا من حصر الدفاع بالمجال العسكري؛ اعتُمِدت الموارد البشرية الموجّهة نحو التكنولوجيا، والقائمة على الصناعة، والمقاربات الموجّهة لفترة طويلة التي تتطلب التعاون مع أكثر من مجال واحد. فيما يأتي تلخيص لهذه البرامج والمبادرات:

• برنامج جرد المواهب (YETEN): يجري في هذا البرنامج تجميع الموارد البشرية، والمخزون، وخط الإنتاج، والبنية التحتية للشركات والمؤسسات والمنظمات القائمة في القطاع في مركز واحد. يمكن إجراء جميع أنواع التحليل والتقييم فيه، ويمكن تحقيق الأتمتة في أنظمة دعم القرار.

• برنامج تقييم ودعم الكفاءة الصناعية (EYDEP): يقوم البرنامج بتقييم الشركات وفقًا لمعايير معينة، ويقوم بحساب المخزون، وفحص الكفاءة الصناعية للقطاع بأكمله.

يُتوقَّع أن يقدّم البرنامجان الدعم الإرشادي للشركات بحسب الحاجة بعد تقييماتها. يبرز البرنامجان معًا بوصفهما مبادرات مهمّة تسمح بعرض كلّ من الوضع الحالي والتوقعات المستقبلية المحتملة للقطاع بأكمله على أساس البيانات.

• برنامج الشباب المبصر: يهدف إلى زيادة الوعي الدفاعي، ومحو الأمية الدفاعية. يسعى برنامج Visionary Youth لجذب انتباه الشباب إلى قطاع الدفاع، وتنظيم لقاءات مباشرة مع الشباب. يعتزم البرنامج تطوير برامج مشتركة، بالتعاون مع مراكز الفكر والجامعات في برامج محو الأمية الدفاعية.

• أكاديمية صناعة الدفاع: تهدف الأكاديمية إلى تقييم الفرص الأكاديمية الموجودة في جميع المجالات المرتبطة بشكل مباشر أو غير مباشر بصناعة الدفاع، وتحديد الاحتياجات التدريبية، وتنظيم البرامج التدريبية.

• التدريب الداخلي، والتدريب القطاعي، والتعاون مع المدارس الثانوية المهنية، والتعاون مع الجامعات، ودعم برامج الماجستير والدكتوراه.

• تطوير مشروعات محدّدة لمجالات رئيسة، مثل الصحّة والطاقة والنقل.

• توسيع حدود معينة للقطاع، وتعميق التخصّص في دراسات التركيز، مثل تشكيل مجموعات الأمن السيبراني.

بشكل عام، عندما نفكّر في جميع الموضوعات والمراحل المذكورة أعلاه، يمكن تلخيص العوامل الحاسمة في صعود صناعة الدفاع التركية تحت ستة عناوين:

العامل القيادي، ويتبلور في القيادة السياسية للرئيس أردوغان.

النهج الشامل، ويكون فيه العمل مع العديد من المجالات، ومن ذلك الصحة والاتصالات والتعليم، بدلًا من أن يكون منطق الشراء المحصور في المجال العسكري.

نموذج مشتريات موجه نحو البحث والتطوير تتجاوز رؤيته الاحتياجات العاجلة.

نهج عضوي يؤسّس المشتريات الدفاعية من خلال الاتصال الوثيق مع المجال الصناعي.

منظور موجّه نحو التكنولوجيا، يقوم على الإنتاج التكنولوجي.

تحقّق القيادة القطاعية من خلال كونها في قلب الآليات البيروقراطية.

حوّلت هذه الجهود التي لخّصناها كلًّا من رئاسة الصناعات الدفاعية والنظام البيئي للصناعة الدفاعية وفقًا لمبدأ «الفعالية العالمية والعمق التكنولوجي» الذي يشتمل على الفترة الخامسة. كانت هذه الفترة نقطة تحوّل حاسمة في تاريخ الجمهورية، التي ستحتفل بمرور 100 عام على تأسيسها في عام 2023. إنها الفترة التي تحقّقت فيها أهداف صناعة الدفاع التركية منذ قرون. لكن هنا، بصفتي شخصًا يراقب هذه العمليات عن كثب، يجب أن أعّبر أيضًا عن أنني أعتقد أن هنالك عاملًا سابعًا هو مركز عملية التحوّل بأكملها، وهو عنصر أساسيّ؛ هذا العامل هو المثابرة والتصميم، رغم كل الصعاب، من كوادرنا من مهندسين وفنيين، ومن شركاتنا، ومواردنا البشرية، وأمتنا نفسها، التي أسّميها النفوس المخلصة المحصّنة بالوعي الوطني. واليوم، إذا اكتسبت صناعة الدفاع التركية زخمًا كبيرًا، فإن العامل الرئيس وراءها هو حالة التصميم والالتزام التي أشيد بها بوصفها عاملًا سابعًا.

الهوامش والمراجع:

1. للمزيد من المعلومات يمكن الاطلاع على الموقع، www.ssb.gov.tr

2. الطريقة التي أناقش بها الخلفية التاريخية، وأقوم بتصنيف العصور التاريخية المختلفة في هذه الدراسة هي نسخة معدّلة قليلاً من الملخّص المقدّم على الموقع.

3. على سبيل المثال، في النهج المؤسّسي التقليدي، تُصنَّف المراحل التاريخية في ثلاث مراحل، هي: الأولى: 1923-1950، والثانية: 1950-1974، والثالثة: 1974-1985. ثم يجري تلخيص حقبة ما بعد عام 1985 في حقبتين رئيستين، هما: 1985-2006 و2006 -حتى اليوم. هنا، في هذا البحث، مع الأخذ في الاعتبار اللحظات التاريخية الكبرى، أقترح تصنيف هذه المراحل هكذا: 1923-1939 على أنها المرحلة الأولى، و1939-1974 على أنها الثانية، و1974-1985 باعتبارها الفترات التاريخية الثالثة. ثم السنوات من 1985 حتى 2017 التي تجري مناقشتها في فترتين رئيستين. أعتقد أن مثل هذه القراءة توفر تحليلاً أكثر دقة للخلفية التاريخية لصناعة الدفاع في تركيا، وتقدّم قراءة عادلة لعصر ما بعد 1985. لمزيد من المعلومات راجع www.ssb.gov.tr.